

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٠٩ لسنة ١٩٥٨

بشأن نظام المحاسبين القانونيين بالإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٢٣٥ من قانون التجارة ؛

قرر :

مادة ١ - لا يجوز ممارسة مهنة محاسب قانوني المنصوص عليها في المادة (٢٣٥) من قانون التجارة إلا لمن حصل على رخصة من وزارة الاقتصاد والتجارة وفقاً لأحكام هذا القرار ، ومجمل اسمه في جدول المحاسبين القانونيين الذي تضعه الوزارة المذكورة .

مادة ٢ - لا تعطى رخصة بممارسة مهنة محاسب قانوني إلا لشخص طبيعي ممن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، أو من رعايا الدول العربية شرط المعاملة بالمثل ، على أن تكون سنه قد بلغت الخامسة والعشرين سنة ميلادية وأن يكون متمتعاً بكامل الأهلية المدنية ومقيماً في أراضي الجمهورية العربية المتحدة وحائزاً على المؤهلات المذكورة في إحدى الفقرات التالية : (١) أن يكون متخرجاً من كليات ومعاهد التجارة العالية شعبية المحاسبة وأمضى بعد تخرجه مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في إحدى الأعمال التالية :

- (١) مدقق في مكتب من مكاتب مفتشي الحسابات القانونيين .
 - (ب) في الأعمال الرئيسية في المحاسبة أو المراقبة أو التفتيش لدى الشركات أو المؤسسات العامة أو الخاصة الخاضعة قانوناً لتفتيش الحسابات .
 - (ج) في تعاطي مهنة تفتيش ومراجعة الحسابات بصورة منتظمة قبل صدور هذا القرار .
 - (د) في وظيفة مفتش مالي أو مراقب دخل أو مدقق في ديوان المحاسبات .
 - (هـ) في تدريس مواد المحاسبة أو المراجعة في إحدى الكليات أو المدارس التجارية أو المدارس التجارية الثانوية .
 - (٢) أن يكون من حملة الشهادات العالية في العلوم التجارية أو المالية أو الاقتصادية ، أو إجازة كلية الحقوق من الجامعة السورية ، وأمضى بعد تخرجه مدة خمس سنوات في إحدى الأعمال المنصوص عليها في البنود (١ ، ب ، ج ، د ، هـ) من الفقرة (١) السابقة .
 - (٣) أن يكون حاملاً لشهادة تجارية ثانوية أو متوسطة وشغل مدة تسع سنوات إحدى الأعمال المذكورة في البنود (١ ، ب ، ج ، د) من الفقرة (١) ، على أن يفصح في فحص مسلكي أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القرار .
- مادة ٣ :
- (١) لا يجوز ممارسة مهنة محاسب قانوني للأشخاص الذين حكم عليهم قبل الترخيص أو بعده بإحدى الجرائم الواردة ذكرها في المادة ١٨٣ من قانون التجارة . وعلى طالب الترخيص أن يرفق بطلبه بمجلاً عدلياً لا ترجع مدته إلى أكثر من ثلاثة أشهر يثبت استيفاءه الشروط المطلوبة في المادة (١٨٣) من قانون التجارة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٥٨

بشأن تعيين رئيس مجلس إدارة مؤسسة التأمين والادخار للعمال

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الصادر في الإقليم المصري بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن عقد العمل الفردي ، المعدل بالقانون رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٥٥ ،

قرر :

مادة ١ - عين السيد / حسين محمد اصفهاني وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المساعد رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة التأمين والادخار للعمال لمدة ثلاث سنوات بمكافأة سنوية قدرها ٦٠٠ جنيه (ستمائة جنيه مصري) وذلك بدلاً من الدكتور محمد أبو شادي الذي استقال .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما صدر به من مرسوم الجمهورية في ٢٩ صفر سنة ١٣٧٨ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٥٨

بتعديل المرسوم رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في مصر وسورية ؛
وعلى المرسوم رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ المتعلق بأصول إقراض البلديات ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بعبارة وزارة الأشغال العامة والمواصلات عبارة وزارة الشؤون البلدية والقروية حيثما وردت في المرسوم رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره ما

صدر به من مرسوم الجمهورية في ٢٩ صفر سنة ١٣٧٨ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر